غير أ. بيدرسون

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا

إحاطة إلى مجلس الأمن

22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

السيدة الرئيسة،

1- في الـ 30 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع 150 رجلاً وامرأة في جنيف لإطلاق أعمال لجنة دستورية ذات مصداقية، متوازنة وشاملة للجميع، بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة. 50 عضواً قامت بتسميتهم حكومة الجمهورية العربية السورية، و50 عضواً قامت بتسميتهم هيئة المفاوضات السورية، و50 عضواً من المجتمع المدني والخبراء والمستقلين من داخل وخارج سوريا يشكلون ما يطلق عليه الثلث الأوسط.

2- وربما كانت تلك لحظة تاريخية. فقد اجتمع السوريون في غرفة واحدة في إطار عملية سياسية رسمية بتفويض من هذا المجلس، وذلك من أجل محادثات مباشرة وجهاً لوجه لأول مرة منذ خمس سنوات، وللمرة الأولى على الإطلاق كنتيجة لاتفاق سياسي بين الحكومة والمعارضة، وبحضور ممثلين عن المجتمع المدني للمرة الأولى أيضاً.

3- لقد شكل إطلاق أعمال اللجنة بارقة أمل للشعب السوري، وفرصة للأطراف السورية للبدء في حوار مباشر بقيادتهم وملكيتهم حول مستقبل بلدهم الممزق. وقد فتح الباب أيضاً أمام جهد سياسي لتجاوز ما يقرب من تسعة سنوات من الصراع ورسم طريق لمرحلة جديدة في سوريا تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2254، والذي يتضمن كافة العناصر المطلوبة للتسوية السياسية.

السيدة الرئيسة،

4- في خلال اليومين التاليين في جنيف، أدلى أعضاء الهيئة الموسعة للجنة الدستورية ببيانات تتضمن رؤيتهم للترتيبات الدستورية المستقبلية في سوريا. واعتمدوا بالإجماع مدونة سلوك ومجموعة من

الممارسات العملية الأولية. كما تم التوصل لاتفاق حول الـ 45 عضواً الذين سيعملون في الهيئة المصغرة للصياغة.

5- فيما بعد، اجتمعت الهيئة المصغرة المكونة من –15 عضواً من كل 50 –. وقام أعضاؤها باستعراض الأفكار والمقترحات التي وردت في مداخلات أعضاء الهيئة الموسعة– كما قاموا بطرح أفكارهم أيضاً – بهدف تحديد ما يمكن اعتباره مبادئً دستورية. وكانت هناك نقاشات مكثفة وأفكار طرحت. وتم الاتفاق على العودة إلى جنيف يوم الاثنين القادم 25 تشرين الثاني/ نوفمبر.

السيدة الرئيسية،

6- أثني على أعضاء اللجنة لشجاعتهم ولحسهم الوطني بالمشاركة في هذه المداولات الأولية وللطريقة التي تعاطوا بها خلال الاجتماعات. لم يكن الأمر سهلاً. كان هناك عدم ثقة وشكوك، ومشاعر قوية، بين الأعضاء. كان هناك أيضاً شعور قوي بالغضب والخسارة، على المستويين الشخصي والوطني. وكانت هناك خلافات حادة في الرؤى والمواقف والمقترحات. واتسمت المداولات بالصعوبة في بعض الأحيان حيث سادت مشاعر قوية.

7- على الرغم من ذلك، بقي الجميع منخرطين في الحوار. واتفق أعضاء اللجنة على جدول أعمال أولي كما استمعوا إلى مداخلات بعضهم البعض. وكان هناك جهد واضح في انتقاء اللغة المستخدمة، والنبرة، والايماءات، والمواقف مما يشير إلى الاستعداد للحوار. وعلى مرور الأيام كان هناك المزيد من ذلك.

8- وأعرب عن تقديري للمقاربة المهنية التي تبناها الرئيسان المشاركان المتساويان – الدكتور أحمد الكزبري المرشح من قبل الحكومة السورية والسيد هادي البحرة المرشح من قبل المعارضة. فقد اضطلعا بمسؤولياتهما، وتناوبا على رئاسة الاجتماعات. وقد سمحا لأعضاء اللجنة بالتحدث بانفتاح وصراحة. كما تعاملا بحسن نية معي ومع فريقي.

9- دعوني أيضاً أسجل ملاحظة– بأنه على الرغم من أننا نركز على ما قالته الأطراف داخل الغرفة، لكن من المهم أيضاً أن تعكس التصريحات العلنية الالتزام بعمل اللجنة استناداً إلى الاتفاق السياسي الذي اتفقت عليه الأطراف. وهناك حاجة للمزيد من العمل في هذا الإطار.

10- قد يكون من المبكر القول إن هناك اتفاق على المبادئ الدستورية، أو على القضايا التي يجب أن يتم تناولها في الدستور المستقبلي وتلك التي يجب التعامل معها بطرق أخرى. لكن هناك

نقاشاً أولياً جاداً جرى، كما برزت مشتركات يمكن البناء عليها. وقد شجعت الأطراف – خلال فترة التوقف – على التفكير فيما تمت مناقشته وأن يكونوا مستعدين عند العودة للبناء عليه. لقد اجتمع أعضاء كل من الحكومة والمعارضة الـ15 في الهيئة المصغرة مع زملائهم الـ35 في الهيئة الموسعة خلال فترة التوقف لهذا الغرض.

11- لقد ناقشت مع الرئيسين المشاركين الحاجة إلى أن يقترحا جدول أعمال للفترة القادمة، وقد اتفقا معي على أهمية هذا الأمر مهم. وأنا أضع مساعي الحميدة تحت تصرفهم.

12- دعوني أقول بعض الكلمات حول "الثلث الأوسط"، الذي يتكون أعضاءه من ممثلي المجتمع المدني، والمستقلين، والخبراء، وسوريين آخرين ذوو أهمية خاصة. فهم ليس لديهم أي انتماء سياسي رسمي، ولا يتحدث أي منهم باسم الآخرين في مجموعته. وكما هو الحال في المجتمع السوري بشكل عام، هناك اختلافات في الآراء، والتجارب، والمخاوف، والأهداف، والارتباطات.

13- على الرغم من ذلك، جلسوا سوياً، وعملوا سوياً، وبدأوا في مهمتهم الشاقة في بناء الثقة مع بعضهم البعض. وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه الجهود، من المهم أن يتاح للأعضاء ال15 في الهيئة المصغرة التشاور مع باقي أعضاء مجموعتهم ال35. وأتطلع إلى المزيد من الحوار معهم – ومع الرئيسين المشاركين – حول هذا الأمر.

14- دعوني أيضاً أُذكر أن النساء يشكلن ما يقرب من 30% من أعضاء اللجنة. وكان صوتهن مسموعاً في كل القضايا التي نوقشت. وقد شغلت مسائل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين حيزاً مهماً من النقاشات – وتمت إثارتها من الرجال والنساء على حد سواء – وكانت هناك بعض الأمور التي شعرت أنه يمكن أن تشكل أرضية مشتركة بين الأطراف.

السيدة الرئيسة،

15- يجب أن أضيف أيضاً أن المجلس الاستشاري النسائي اجتمع في جنيف بالتوازي مع بدء أعمال اللجنة الدستورية، وقد ضربت عضواته مرة أخرى مثلاً يحتذى به في كيفية قيام سوريين من خلفيات مختلفة ببناء الثقة والعمل سوياً. وأتطلع إلى اجتماعاتهن في جنيف في وقت ليس بعيد.

16- كما أنني أتطلع كذلك إلى استكمال عملية المشاورات التي تقوم بها الأمم المتحدة مع طيف واسع من المجتمع المدني السوري داخل وخارج سوريا من خلال عمل غرفة دعم المجتمع المدني، وأتوقع المزيد من المشاورات في هذا الإطار قريباً.

17- دعوني أوجه لكم الشكر – إلى مجلس الأمن – لوقوفكم سوياً في دعم اللجنة الدستورية. لقد سعدت أيضاً بلقائي مع وزراء خارجية إيران وروسيا وتركيا وكذلك في وقت سابق مع أعضاء المجموعة المصغرة في جنيف قبيل انطلاق أعمال اللجنة.

السيدة الرئيسة،

18- وبذلك دعوني انتقل إلى الحديث عن الصورة الأشمل. ليس هناك شك في أن عمل اللجنة الدستورية يمكن أن يسهم في بناء الثقة. لكن إذا كان لنا أن نبني ثقة أبناء الشعب السوري في المسار السياسي، فيجب أن يكون هناك تغيير أيضاً في الأوضاع على الأرض. ويجب أن يبدأ ذلك باحترام كامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

19- إنني في غاية القلق إزاء استئناف العنف في ادلب. كما تعلمون هناك ثلاثة ملايين مدني في ادلب، كثير منهم اضطروا للفرار سابقاً من العنف في مناطق أخرى في سوريا وعانوا ولا زالوا يعانون. لقد شهدت الأسابيع الأخيرة تصعيداً في الهجمات الجوية، وهجمات على الأرض من الطرفين. منذ يومين فقط، لقي عشرات الأشخاص مصرعهم وجُرح 50 آخرون، بما فيهم أطفال، عندما استهدف صاروخ تشير بعض التقارير إلى إنه أُطلق من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة على مخيم للنازحين يقع بالقرب من مشفى للولادة.

20- وهناك تطورات هامة أيضاً في الشمال الشرقي حيث حصل تدخل عسكري تركي بالمشاركة مع قوات من المعارضة السورية، وقامت الحكومة السورية بنشر قوات في المنطقة عقب تفاهم مع قوات سوريا الديمقراطية، كما تم التوصل إلى اتفاق تركي- أمريكي لوقف إطلاق النار، وآخر تركي – روسي لتسيير دوريات مشتركة على الحدود التركية، كما جرت إعادة انتشار القوات الأمريكية من مناطق واسعة في الشمال الشرقي إلى دير الزور والحسكة، بما في ذلك في مناطق قريبة من آبار النفط. وفي الوقت الذي ساهمت فيه هذه التفاهمات في تخفيض العنف في هذه المنطقة، لا زالت التقارير ترد حول استمرار الاشتباكات والقصف. وقد لقي أكثر من 90 مدنياً مصرعهم. وفي الوقت الذي عاد فيه الكثيرون إلى منازلهم، لا يزال هناك أكثر من 75000 نازح.

21- في نفس الوقت، وقعت ضربات جوية اسرائيلية بالقرب من دمشق أسفرت، حسب التقارير، عن مقتل اثنين من المدنيين، قالت إسرائيل إنها جاءت رداً على صواريخ أطلقت باتجاهها.

السيدة الرئيسة،

22- كل هذه التطورات مقلقة للغاية. يجب علينا الابتعاد عن أية توجهات يمكن أن تفضي إلى المزيد من التصعيد الدولي إزاء سوريا، والاستمرار في انتهاك سيادتها واستقلاليتها ووحدتها وسلامة أراضيها.

23- إن قرار مجلس الأمن 2254 يدعو إلى وقف إطلاق نار على المستوى الوطني وإلى مقاربة مشتركة لمكافحة الإرهاب. إن استمرار التحدي الذي يشكله تواجد هيئة تحرير الشام، وخطر ظهور داعش من جديد، واستمرار الخطر الذي يشكله تواجد المقاتلين الأجانب يؤكد على الحاجة إلى مقاربة دولية قائمة على التعاون وتضمن الاستقرار، وحماية المدنيين، واحترام القانون الدولي، وتعزز تحقيق هدوء حقيقي على الأرض، وتعطي الأولوية للحل السياسي.

السيدة الرئيسة،

24- فيما يتواصل العنف والمعاناة، يُطالب السوريون جميعاً بإجراءات ملموسة من هذا المسار لتحسين حياتهم. ومازلت اعتبر أن الافراج أحادي الجانب عن المعتقلين/ المختطفين، وخطوات لكشف مصير المفقودين من كافة الأطراف وعلى صعيد واسع، تُشكل مدخلاً مهماً في هذا السياق.

25- إنني مازلت مقتنعاً أيضاً بأن مجموعة أوسع من الإجراءات الملموسة يمكن أن تتبع نموذج الـ "خطوة مقابل خطوة"، وأن يكون هناك نوع من التبادلية في التنفيذ، لبناء الثقة بين السوريين ومع المجتمع الدولي.

26- لا زلت أواصل حواري مع الأطراف السورية حول العناصر الأشمل للمسار، وأعرض مساعيي الحميدة على الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة حول هذه المسائل. يواصل المسؤولين الروس والأمريكيين لقاءاتهم للتحدث حول الخطوات التي يمكن اتخاذها. كما أنني عقدتُ مباحثات قيمة مع المستشارة الألمانية ميركل ومسؤولين رفيعي المستوى حول هذه المسألة الأسبوع الماضي في برلين. كما يتواصل الحوار من خلال مسار أستانا بين الدول التي تدعم أطرافاً مختلفة في

سوريا. كما أنني لا زلت أساند تشكيل مجموعة دولية تضم الأطراف الفاعلة للعمل معاً من خلال جهود مشتركة.

27- في النهاية، أعتقد أن هذه الجهود يجب أن تفضي إلى إنشاء بيئة آمنة، وهادئة، ومحايدة بما يسمح لأي اصلاح دستوري بأن يتواكب مع أوضاع إيجابية على الأرض – وكذا مع بيئة تسمح بإجراء "انتخابات حرة ونزيهة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة" بموجب قرار مجلس الأمن 2254. ومن الواضح أن الخطوات التي ستفضي إلى هذه البيئة يمكن أن تساهم أيضاً في خلق الثقة لدى اللاجئين في إمكانية العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

السيدة الرئيسة،

28- يحدوني أمل قوي بأنه من خلال اللجنة الدستورية كنقطة بداية، ستتمكن الحكومة والمعارضة بمرور الوقت من تطوير علاقتهم، وسينخفض العنف، وتتغير الأوضاع على الأرض، وتظهر معالم حل سياسي شامل وحقيقي بما فيه مصلحة جميع السوريين. على الأطراف السورية التي تقود وتمتلك تلك العملية أن تنتهز الفرصة التي يتيحها إطلاق عمل اللجنة. وعليهم، وعلينا جميعاً، البناء حول عمل اللجنة، لإيجاد مسار إيجابي أوسع وإيجاد ديناميكيات تقوي بعضها البعض لمصلحة سوريا والشعب السوري. أقدر دعمكم جميعاً وأنا أواصل عملي في هذا الاتجاه، لتنفيذ مهمتي المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254.

شكراً لكم